جـــامعة الفـــيوم
Fayoum University
كلية التربية
قسم أصول التربية

تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر
" تصور مقترح "

Partnership Activation between Industrial Secondary Education and Foundations of Production in Egypt
"A Suggested Outline"

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية

تخصص (أصول التربية)

إعداد/ جمال فرحات علي محمد

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

إشراف

أ.د / يوسف سيد محمود عيد **أستاذ ورئيس قسم أصول التربية** **وعميد الكلية الأسبق** **كلية التربية – جامعة الفيوم**	**د . سلوى رمضان محمد** **مدرس أصول التربية** **كلية التربية – جامعة الفيوم**

مقدمة:

تسعى جميع الدول على اختلاف أنظمتها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من أجل تحقيق الاستقرار وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع، وأدى تفاوت بلدان العالم في معدلات الأداء الاقتصادي إلى وجود بلدان نامية وأخرى متقدمة؛ مما دفع العلماء للبحث عن العوامل الكامنة وراء تحقيق هذه التنمية المنشودة، وتطرق الكثير منهم إلى أهمية العامل البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، فظهرت الكثير من النظريات التي تفسر ذلك مثل : نظرية رأس المال البشري لشولتز، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية العنصر البشري، والتركيز على ضرورة الاستثمار فيه لتحسين إنتاجية الفرد، عن طريق تربية الفرد تربية سليمة من خلال جميع المؤسسات التربوية المختلفة.

والتعليم الفني في مصر يُعد من المنابع المهمة والضرورية لإعداد الموارد البشرية؛ حيث إنه يحتوي -وفقاً لإحصاء عام ٢٠١٦/٢٠١٧م - على (٥٢%) من إجمالي طلاب التعليم الثانوي في مصر؛ فهو يستوعب (١٧٩٣١٠٨ طالباً وطالبة) في حين يوجد بالتعليم الثانوي العام (٦٤١٢١٨ طالباً وطالبة) [١]، أي ما يزيد عن نصف طلاب التعليم الثانوي المصري يوجد بالتعليم الفني ، وهذه القوة البشرية الهائلة إذا ما تم إعدادها إعداداً جيداً؛ فقد تم إعداد النصيب الأكبر من القوى العاملة اللازمة لسوق العمل مما يؤثر تباعاً على عملية الإنتاج، ويؤثر أيضاً على مستوى دخل الفرد من الناتج القومي.

ولأهمية التعليم الفني في إعداد القوى العاملة المدربة اللازمة لسوق العمل، ولأهمية التكامل بينه وبين مؤسسات المجتمع عن طريق مد جسور الشراكة فيما بينهم، وهذه الشراكة ليست وليدة اليوم ، وليست وافدة على التعليم الفني فقد نص

[١] وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٦/٢٠١٧) :- **الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي** ، إحصاء التعليم - مراحل إجمالية ، ص٣، متاح في: تم الرجوع بتاريخ(٢٠١٨/٦/١)
http://emis.gov.eg/Site%20Content/matwaya/2017/matwaya2017.html

قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في الباب الثالث في المادة ٣٢ ، والمادة ٣٤ على هذه الشراكة في الإدارة والتمويل والتدريب العملي ، كما صدر قرار وزاري يحمل رقم ١٩ بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ ينص على مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الفني. إجمالاً يمكن القول بأن الشراكة بين التعليم الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر اعتمدت على مجموعة من الآليات، التي منها ماهو قديم سبقت به مصر العديد من الدول الغربية في هذا المجال، ومنها ما هو حديث، لكن هذه الآليات التي اعتمدت عليها الشراكة – قديمها وحديثها– تواجهها العديد من المشكلات؛ لذا تسعى هذه الدراسة لبحث هذه المشكلات لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر، وهذا ما تمثله مشكلة الدراسة والتي يعرضها الباحث من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة من خلال :–

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لمحاولة الإجابة عن التساؤلات الأتية :–

١– ما مفهوم الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية وما أهميتها ؟

٢– ما أهم أنماط الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية ؟

٣– ما أهم التجارب العالمية المعاصر في الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية ؟

٤– ما واقع الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر ؟

٥– ما معوقات تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٦– ما آليات تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

٧– ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية من خلال :

١- مناقشة الأطر النظرية والوظيفية للشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية بما يتضمن المفهوم والأهمية، والأبعاد المختلفة لهذه الشراكة وأهم أنماطها .

٢-تقويم واقع الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر.

٣- التعرف إلى أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية، وكيفية الإفادة منها في تطوير التعليم الثانوي الصناعي في مصر .

٤- استقراء ونقد أهم أساليب وآليات تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر، من خلال التعرف على آراء ومقترحات عينة من مديري ووكلاء بعض المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات وكذلك بعض الأعضاء المنتدبين وبعض مديري المصانع والشركات العاملة في مصر.

أهمية الدراسة :

١. الأهمية النظرية :- قد تمثل دراسة الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية إضافة للأدب التربوي العربي؛ حيث إن البحث يسعى لمناقشة بعض المفاهيم المتعلقة بقضية الشراكة، وكذلك بعض الرؤى التنظيرية المتعلقة بعلاقة التعليم بالعمل، كما أن البحث يسعى بمنهجية نقدية لبحثبعض ما هو مطروح من رؤى وتنظيرات حول المدرسة الثانوية الصناعية،وأهدافها والنماذج المتبعة في التخطيط لها .

٢. الأهمية التطبيقية :- ما قد تتوصل إليه الدراسة من نتائج وتصور مقترح يمكن أن يفيدا المهتمين والقائمين على المؤسسات الإنتاجية، وكذلك من يهتم بالتنمية البشرية للملتحقين بهذه المؤسسات،وأيضاً ما قد يفيد القائمين على العملية التعليمية في عملية التخطيط لمدارس التعليم الثانوي الصناعي

منهج الدراسة وأدواتها :

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف طبيعة القضية موضوع البحث، ويعتمد الباحث في استخدام هذا المنهج على بعض الأدوات ذات الأهمية في الإجابة عن تساؤلات المشكلة في جانبها الميداني وهي: استبانة موجهة إلى عينة من مديري ووكلاء بعض مدارس التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات بمحافظات (الفيوم– الجيزة – الشرقية) ، استمارة مقابلة (شبه مقننة) للمديرين والأعضاء المنتدبين ومديري الموارد البشرية ببعض المصانع والشركات بالمناطق الصناعية الثلاث (كوم أوشيم – السادس من أكتوبر – العاشر من رمضان)وأيضاً استخدام المعالجة الإحصائية للبيانات المتوفرة التي تخدم موضوع البحث وتحقق هدفه الرئيس .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي :

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة في حدودها الموضوعية على تناول الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات والمؤسسات الإنتاجية من حيث أبعادها وأهميتها؛ وذلك لأن عدد طلاب التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات يمثلون النسبة الأكبر من طلاب التعليم الصناعي مقارنة بالأنواع الأخرى من هذا التعليم، أما مجالات الشراكة التي تعالجها الدراسة فتقتصر على مجال الإدارة والتمويل والتدريب العملي، لاعتبارهم أهم مجالات الشراكة مع التعليم الصناعي .

الحدود الجغرافية: تقتصر الدراسة في حدودها الجغرافية على تطبيق أدوات الدراسة على المناطق الصناعية الثلاث (كوم أوشيم – السادس من أكتوبر – العاشر من رمضان) ؛ حيث إن هذه المناطق الصناعية تعد من المناطق الصناعية الأكبر بجمهورية مصر العربية والتي تحتوي على كبرى المصانع والشركات العاملة في مصر، كما أنها وخاصة منطقة العاشر من رمضان تحتوي على مدارس ملحقة بمصانعها وأيضاً تم التطبيق على المدارس الثانوية الصناعية الحكومية بالمحافظات الثلاث (الفيوم– الجيزة– الشرقية) ؛ لأنه توجد بعض أنماط الشراكة

القائمة بين بعض هذه المدارس والمصانع العاملة في المناطق الصناعية بهذه المحافظات.

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- أن إنشاء المصانع والشركات يتم في أغلبه من خلال شركات وعمالة مصرية ، لكننا لم نصل بعد إلى مرحلة نقل التكنولوجيا فيما يخص الماكينات والآلات المستخدمة في عملية التصنيع، فالغالبية العظمى من الآلات مستوردة من الخارج ، لكن وصلنا إلى حد ما من خلال الصيانة إلى نقل التكنولوجيا والاعتماد على المصريين في الصيانة ، وإن كان لدى البعض تخوف من العمالة المصرية والثقة التامة في العمالة الأجنبية " عقدة الخواجة" إلى الآن.

٢- أنه لا يوجد تشريع ملزم من قبل الدولة للمؤسسات الإنتاجية بإقامة شراكات مع التعليم الثانوي الصناعي ، و أن ما يتم من شراكة إنما يتم بصورة تطوعية من أصحاب المصانع والشركات.

٣- أنه لاتوجد شراكة في الإدارة ولا التمويل بين التعليم الصناعي و المؤسسات الإنتاجية ، أما في التدريب العملي فتوجد شراكة بين بعض المصانع والشركات، وبرنامج التعليم الثانوي الثنائي المزدوج فقط، وليس كل برامج التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات .

٤- ضرورة وجود الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية مع توفير بعض الامتيازات من الدولة للمؤسسات التي تقيم مثل هذه الشراكات .

٥- العمل على إنشاء مدرسة داخل المصنع تخدم تخصصاته ، وخاصة المصانع والشركات كثيفة العمالة.

٦- إن من أهم المعوقات التي تعرقل تحقيق الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية ما يأتي :

- وجود فجوة بين مناهج التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات العمل بمؤسسات الإنتاج.
- تدني مستوى خريجي التعليم الثانوي الصناعي.
- غموض بعض التشريعات المنظمة للشراكة بين المدارس الصناعية ومؤسسات الإنتاج.
- حداثة الأجهزة والمعدات الموجودة في سوق العمل عن التي يتدرب عليها طلاب التعليم الصناعي بالمدارس.
- التخصصات الموجودة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي لا تلبي احتياجات المجتمع المحلي التنموية.
- اعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد بشكل كبير.
- النظرة الدونية لمعلم التعليم الفني من قبل المجتمع مقارنة بمعلم التعليم العام.
- ضعف الدافعية لدى بعض أصحاب المؤسسات الإنتاجية لعمل شراكات مع مدارس التعليم الصناعي.
- ضعف الامتيازات التي تقدمها الدولة للمؤسسات التي تقيم شراكة مع التعليم الصناعي.
- قلة المدارس الصناعية في بعض المحافظات الصناعية.

٧- إن من أهم الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية مايلي :

- ✓ تشترك لجنة من أصحاب المؤسسات الإنتاجية ورجال الأعمال في تحديث مناهج التعليم الثانوي الصناعي.
- ✓ وجود حوافز من الدولة للمؤسسات التي تقيم شراكة مع التعليم الصناعي.
- ✓ وجود تشريعات ملزمة منظمة للشراكة بين المؤسسات الإنتاجية والتعليم الصناعي.
- ✓ تفعيل مشاركة أصحاب الأعمال في إدارة المدارس الثانوية الصناعية.
- ✓ أن تقوم المدرسة الصناعية بإنتاج بعض احتياجات المجتمع المحلي.

- ✓ وجود نظام للإرشاد المدرسي يساعد الطلاب في اختيار التخصصات التي تتناسب واحتياجاتهم وميولهم ، ومتطلبات سوق العمل.
- ✓ إلزام الفنيين برخصة مزاولة للمهنة من خلال مؤسسات تدريب بأجر داخل مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
- ✓ التخطيط الجيد وذلك بتحديد المجالات التي يحتاج إليها المجتمع الصناعي المصري ، ومن ثم تحديد التخصصات المطلوبة من التعليم الصناعي .
- ✓ توفير مستوى مادي ومعنوي مناسب لمعلم التعليم الصناعي.
- ✓ التوسع في إنشاء مدارس داخل المصانع تخدم تخصص المصنع.

أسفرت الدراسة عن : وضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين التعليم الثانوي الصناعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر ، وقد تضمنت محاور التصور المقترح منطلقات التصور المقترح، أهداف التصور المقترح، آليات تنفيذ التصور المقترح، الصعوبات التي تواجه التصور المقترح، كيفية التغلب على الصعوبات التي تواجه التصور المقترح .